

الفصل الخامس

المكبات المتخصصة وبدايات التوثيق

القسم الأول – التوثيق نتيجة حماية للإمعان في التخصص :

- ما هي الفروق الأساسية بين المكتبة المتخصصة وبين الأنواع الأخرى من المكتبات ؟
- الاعتبار الأول ينحصر في نوعيات المواد المقتناة (أى الأوعية) .
- والاعتبار الثانى ينحصر في الإجراءات الفنية التى تتبع في معالجتها .
- والاعتبار الثالث ينصب على الاهتمام بالمعلومات المحتواه في الأوعية أكثر من الأوعية نفسها . وفيما يلي مناقشة لهذه النقاط :

١ – كانت هناك أنواع من المواد متميزة في مجالات علوم بعينها :

ففى القانون : الأوامر ، والقرارات ، واللوائح ، والمراسيم ، ومشروعات القوانين ، وتعديلات القوانين ، والأحكام ، والفتاوى ، والسوابق القانونية – هذا بجانب التشريعات الجديدة نفسها .

وفى الصناعات والهندسة : المواصفات ، والمعايير ، وبراءات الاختراع ، والتسجيلات الصناعية ، وكتالوجات السلع والمصنعات ، والتصميمات ، والتخطيطات – (بجانب التقارير ، والنشرات الإحصائية ، والدراسات : وهذه الثلاثة الأخيرة لا تختلف أشكالها كثيراً عن الأنماط المعهودة من كتب أو مقالات في دوريات أو نشرات أو كتيبات) .

وفى العلوم الاجتماعية : الإحصاءات ، والاستقصاءات ، والبيانات ، والنداءات والمنشورات ، ونشرات الدعوة والترويج من كل لون : سياسية ومذهبية ودعائية .. إلخ

وفى الصحافة : الخبر ، والخطبة ، والصورة .. هناك وكالات الأنباء ونشراتها ، وبرقياتها ، وهناك المتحدثون الرسميون وتصريحاتهم ، والدراسات الميدانية ، وكل هذه مع القصصات ومشكلات إعدادها وحفظها في أرشيف له فعاليته الإعلامية السريعة وتغطيته الكاملة أو شبه الكاملة (وذلك كما بينت في الفصل الرابع من هذا الكتاب) .

هذه فقط مجرد أمثلة وليست حصراً . ومن الكثرة العددية لهذه المواد التي لا يتوقف تيار إنتاجها (بل تزايدت بكميات هائلة في كل مجال مما ذكرناه — وفي عشرات من المجالات الأخرى التي لم نذكرها) — من هذه الكثرة ظهرت الحاجة إلى الملاحقة ، والتجميع ، ثم الفحص والانتخاب والترتيب ، ثم الإدراج والتلخيص ، ثم النشر والتوزيع — ومن ثم الإعلام .

وهذه الخطوات هي في الواقع الخطوات الأساسية لعمليات التوثيق كما أن هذه المواد (وكثير غيرها) هي المواد الأولية لعمليات التوثيق . وهي الآن مصادر معلومات في مراكز التوثيق .

والمشكلة الحقيقية التي تواجهها المكتبات المتخصصة في الوقت الحالى هي كيف تتحكم في ذلك المد الهائل من المطبوعات التي تخرج بدون انقطاع على شكل دوريات ونشرات ومستلات وفهارس ومواصفات وتقارير سواء منشورة أو سرية . وإن الغالبية العظمى من هذه المواد تقع في نطاق مانجمعه تحت لفظه شاملة وهي المسلسلات (دوريات ومتتابعات ..) وهذه قد تصل اعدادها إلى بضع مئات أو آلاف في السنة . وكمية هذه الأنواع داخل أى تخصص (رغم الإغراق في تحديده أحياناً) قد تفوق قدرة أى فرد على اختبارها وتقييمها بانتظام . فما بالك إذن بتسجيلها أو تذكرها أن تلخيصها .

— قد يقال بأن بعضها ليس سوى تكرار لمواد سبق نشرها : ولكن حتى هذه الحقيقة ليس لها أثر حقيقى في تيسير شىء من مشكلات الجمع أو الإعداد أو الإعلام . ذلك لأن الباحث إن قصر همه على الإضافات أو الاكتشافات الأصيلة في مادة تخصصه فلن يلغى هذا من احتياجات فئات أخرى من القراء يفدون إلى المكتبة لاستعمال مواد أقل جودة وأقل أصالة أو أقل عمقاً ، أو يفدون للاطلاع على مواد إخبارية ، أو أرقام إحصائية أو رسوم توضيحية أو صور تقع كلها داخل نطاق نفس التخصص .

٢ - الإجراءات الفنية التي تتبعها المكتبات المتخصصة حيال مقتنياتها :

قد تختلف عما تتبعه معظم الأنواع الأخرى من المكتبات (عامة ومدرسية) ، بل وأحياناً تختلف الإجراءات في مكتبة متخصصة عنها في مكتبة أخرى متخصصة . ففى معظم المكتبات المتخصصة نجد المطبوعات المسلسلة (المجلات والدوريات والمتابعات) تحتل المرتبة الأولى من الأهمية ، - وكما سبق أن ذكرت - تكون الجانب الرئيسى من المجموعات . كما أن فئات أخرى من المواد تجمع وتعد بكثرة وقد ذكرت أنواعاً منها منذ قليل .

ولكن الفارق الأهم بين المكتبات المتخصصة وغيرها من المكتبات ليست قاصراً على الشكل العادى للمقتنيات ، وإنما يتمثل فى حرصها على جمع المعلومات وتنظيمها تفصيلاً . وهذا الاهتمام هو الذى يفرض على المكتبات المتخصصة تطبيقات يعتبرها المكتبيون لونها متميزاً من التخصص داخل مهنة المكتبات . ولكن ليست التطبيقات الجديدة والإجراءات الجديدة المتبعة فى داخل المكتبات المتخصصة مقصودة لذاتها ، بل هى وسيلة لغاية : لا بد لها أن تحقق أهدافاً تتصل بالبحث ، أو تتصل بالخدمة ، أو تتصل بالحفظ - بمعنى أن من العبث ابتكار أو تطبيق إجراء جديد لإنجاز عمل بعينه فى الوقت الذى يمكن فيه الاكتفاء بإجراء عادى يعرفه المكتبيون فيما بينهم من قبل ، ويناسب الغايات التى يطبق من أجلها ، وأثبتت صلاحيته بمرور الزمن . أى أن المكتبى الذى يعمل فى مكتبة متخصصة عليه أن يجيد أولاً قدرأ مشتركاً من التطبيقات العادية والتقليدية فى العمل بالمكتبة المتخصصة إذن فلا بد له من أن يعرفها وأن يجيدها وأن يتابع مايجد عليها من تجريب وتطوير .

وإن المكتبة (أياً كان نوعها) التى تراعى الاعتماد بقدر الإمكان على الإجراءات التقليدية المجربة والتى أثبتت صلاحيتها من قبل تجنى من وراء ذلك عدة مكاسب :

(أ) فهى تيسر تدريب الملتحقين حديثاً بالعمل فى أى مكتبة .

(ب) وتيسر تبادل العاملين بين مكتبة وأخرى .

(ج) وتيسر دخول المكتبات معاً فى اتفاقيات تعاونية :

١ - مثل إنشاء فهارس موحدة للكاتب .

٢ - وإنشاء قوائم موحدة للدوريات .

- ٣ — أو إنشاء ببليوجرافيات مشتركة من أى نوع .
 ٤ — أو تبادل الإعارة إن احتاج الأمر .
 ٥ — كما تيسر خفض تكاليف إنتاج أدوات البحث : كالفهارس مثلا حين
 تتكون ولو جزئياً من بطاقات مطبوعة تنشأ تعاونياً في نظام للفهرسة
 المركزية .

(د) وحتى القارىء نفسه يمكن أن يتعود استعمال المكتبات كلما تقاربت وتشابهت
 إجراءاتها ، أو فهارسها ، أو أدواتها الأخرى للبحث الببليوجرافى .

ومعنى هذا أننا لن نتخلى عن الأسس التى يتلقاها دارسو علوم المكتبات من
 فهرسة وصفية ، وفهرسة موضوعية ، وتصنيف ، وببليوجرافيا ، وإجراءات
 التزويد والإعارة وخدمة المراجع .. إلخ . ولكن قد نزيد عليها ونخصص فيها
 كلما دعت لذلك احتياجات المكتبة المتخصصة مثل :

- ١ — معالجة مواد غير عادية .
 ٢ — أو فهرسة تحليلية .
 ٣ — أو عمل مستخلصات .
 ٤ — أو تصوير فوتوغرافى لبعض المواد .. إلخ . وطبعاً في حالة وجود
 المعلومات في أنواع أو أشكال غير عادية من الأوعية قد يلزم تناولها عند
 الإعداد أو الحفظ بوسائل هى الأخرى غير عادية .

٣ — قلنا أن المكتبات المتخصصة تقدم أساساً المعلومات ولاكتفى فقط بتقديم الكتب
 والمطبوعات بالشكل (المركب) الذى أخرجت به نسبة عالية منها . هى تعنى أولاً
 بالتعريف بوجود معلومات بالذات في حوزتها ، بدلاً من تركها مدفونة داخل صفحات
 متن يحتويها ، أو حتى يضمها تجليد واحد مع مؤلفات أخرى لا تمت لها بصلة . وتقديم
 المعلومات واعتبارها هى الوحدات الجديرة بالعزل والإبراز ، يثير الرغبة في الاطلاع عليها
 أو استعمالها لغايات جادة . وهذا يدعو إلى استخدام التطبيقات أو الإجراءات الخاصة
 بالتجميع ، والتحليل ، والحفظ ، والعرض ، والتعريف ، والاسترجاع ، والاستنساخ .
 ولعل وظيفتى الاسترجاع للمطلوب والتعريف بما لم يطلب هما أهم ما في خدمات المكتبة
 المتخصصة رغم تعدد أنواع تلك الخدمات .

والاستعلامات التي سوف تلقاها مثل هذه المكتبات تقع كلها في مجال البحث عن نقاط بعينها داخل موضوع بعينه — وعلى المكتبات إذن أن تنظم مواردها على هذا الأساس فتعد من أدوات البحث الموضوعي المفصل ما يغطي هذه الاحتياجات — ببيولوجرافيات وكشافات تحليلية .. الخ ويجب أن تشجع المكتبة استعمال قرائها لهذه الأدوات ، وأن تقرر ذلك بمساعدات إحصائية المادة الذي قد ندعوه إحصائياً مراجع أو إحصائياً معلومات .

ومن هذا يتضح أن الإجراءات المفصلة والمتخصصة التي تؤديها هذه المكتبات لاغنى عنها طالما أن مطالب القراء تدور حول المعلومات داخل موضوع وليس حول مؤلفات بعينها يعرفها القارئ سلفاً ويريدها دون سواها . وفي معظم الحالات تستوجب سلامة الخدمات تقدم المعلومات المطلوبة بصفة عاجلة لأنها تتصل عادة بأبحاث جارية فعلاً . وعلى المعلومات المقدمة أن تكون حديثة ومتجددة بقدر الإمكان : في مجلات ، وأحدث منها النشرات ، وأحدث منها التقارير — وهذه الأخيرة أحياناً غير منشورة وأنتجتها محطات تجارب أو معامل هيئة بحوث .. الخ .

كان الاهتمام البيولوجرافي للباحث يتجه أولاً إلى معرفة ماسبق نشره في المجال الذي يعتزم التركيز فيه نحو البحث الكاشف المجدد — حتى لا يكرر جهداً سبق أن بذل . وحتى يحرص ما وصل إليه الغير ، أو أهم ما وصل إليه الغير فيبدأ حيث انتهوا وحتى لا يضيع وقتاً في إثبات حقائق ثبتت من قبل . بمعنى ضرورة مسح المجال قبل البدء وضرورة الاستفادة من كل الإنجازات التي تمت في نفس المجال حتى وقت البدء .

ومسح المجال يعني مسح الكتابات فيه . والكتابات تعنى كل أشكال التسجيل المطبوع ، وشبه المطبوع ، والخطي والمصور ، والمرسوم والتخطيطي . أى أن الاهتمام بالموضوع يرتفع قطعاً فوق أهمية شكل المطبوع . ومن هنا كانت كشافات المجلات والدوريات ذات قيمة جزئية حيث وقفت نفسها على مطبوعات من شكل خاص تعنى بها فتحللها .. لماذا قصرت نفسها على المقال ؟ الإجابة على مثل هذا السؤال نتج عنها تحول إيجابي في إعداد الكشافات وفي تخطيط محتوياتها : أصبح الكشاف الموضوعي حصراً أو انتخاباً للكتابات الجديدة في علم بعينه ، أو في مجال بعينه ، أو في نطاق مجموعة علوم تمثل تجزئياً رئيسياً لقطاع من المعرفة .

خرجت الكشافات مشتملة في تحليلها على أنواع من المواد تختلف من حيث أشكالها المادية ولكن تجمعها وحدة الموضوع — ويجمعها جميعاً عنصر الجودة والحافز للملاحظة

والرغبة في تغطية كل ما له قيمة حقيقية في المجال الذي حددته لنفسها بادية ذي بدء . كانت هناك مواد لا تقل في أهميتها ولا في جدتها عن المقال بل قد تفوقه جودة ومثال ذلك البحوث والرسائل العلمية ، وتقارير المتابعة في بحوث طويلة الأجل ، والورقيات المطبوعة وشبه المطبوعة (رونيو أو أوفست أو حتى منسوخة بالآلة الكاتبة) .

ثم تدرجت الكشافات إلى « الحواشي » والتعليقات أى أصبحت Annotated ثم تدرجت إلى المقتبسات أو الخلاصات فإذا بنا أمام حشد من المصطلحات كل منها يبين ظلاً متميزاً في ألوان المعالجة : Extracts, Excerpts, Digests, Abridgements, Synopses, Abstracts, ... etc وآخر هذه الألفاظ هو أدقها دلالة وأكثرها تطبيقاً كما سنرى في الفصل السادس .

أصبحت هناك مراكز تجميع أقوى من المكتبة وأقوى من الناشر التجارى . مراكز بعضها حكومى قومى ، وبعضها دولى وبعضها يتمركز في الجامعات بوصفها مراكز تجميع وتخصص حاذق مدرك لاحتياجات البحث ، تسندها الحكومات وتعينها بالإمكانات المادية : وهى مراكز التوثيق .

أخصائى المعلومات فى المكتبة المتخصصة وفى مركز التوثيق :

أدى التركيز على وظيفة تقديم المعلومات إلى ظهور تسميات جديدة مثل : مكاتب المعلومات ، وأخصائى المعلومات — وقد أثارت هذه التسمية الجديدة كثيراً من الجدل والنقاش عند ظهورها . فبينما كان معظم الناس يرون بوضوح وجود فارق حقيقى بين أمين المكتبة العامة وأمين المكتبة المتخصصة ، كان المكتبيون يرون أن الفارق بين المكتبى المتخصص وبين إخصائى المعلومات فارق ضئيل — « هو فارق فى الدرجة وليس فارقاً فى النوع » . ففى المكتبة الكبيرة يحدث عادة أن تشغل المسائل الإدارية من وقت أمين المكتبة ما يستدعى تخصيص فرد آخر إخصائياً للمعلومات . وغالباً ما يختار إخصائى المعلومات من بين المتخصصين فى الموضوع أو العلم أو المادة التى تخصص فيها المكتبة . وهنا قد تناط بإخصائى المعلومات عمليات تعريف الباحثين والإخصائيين العاملين فى المنظمة أو المؤسسة أو الهيئة التى تتبعها مكتبته — تعريفهم بالمحتوى الموضوعى ، تعريفهم بالمعلومات التى تضمها مقتنيات المكتبة :

١ — فيمكنه مثلاً أن يقدم المشورة فيما يتعلق بطريقة معالجة إحدى مشكلات البحث . ولكن هذه الحالة الأخيرة تمثل استثناء وليست قاعدة — لأن الغالبية

العظمى من إحصائى المعلومات قد لاتسمح ظروفهم بأكثر من الإشارة إلى المصادر التى تعالج موضوع بحث ، (وهذه خدمة بيبليوجرافية) كأن يوجه الباحث إلى كشافات أو بيبليوجرافيات تملكها المكتبة .

٢ - قد يكتفى فى بعض المواقف بالإشارة إلى مراجع متخصصة مثل الحوليات والموجزات ، والمرشادات ، ومعاجم التراجم ، ومعاجم الأسماء الجغرافية ، والإحصائيات .. وهذه درجة أولية من درجات خدماته الإعلامية : هى خدمة مرجعية بسيطة .

٣ - الاختبار المنهجى المنظم لكل ما تتلقاه المكتبة من مواد فى مجالاتها المتخصصة ، ثم إصدار نشرات للإعلام البيبليوجرافى تدرج عناوين المقتنيات الجديدة أو على الأقل أهم المقتنيات الجديدة ، وتحلل مقالات الدوريات وفصول الكتب والنشرات والرسائل الجامعية - وهذه عمليات توثيق متتابع فى مجال متخصص ، يميزه أنه حى ونام ، ويحتاج إلى تنظيم اتصال الباحثين بكل مايتحقق فيه من كشف أو تجديد ، ولذلك لابد من إعلامهم أولاً بأول بالإضافات الجديدة . يحدث هذا قبل أن يطلبوا التعرف إلى المقتنيات الجديدة . أى أن الجهود الإيجائى هنا يبدأ من جانب المكتبة أولاً وليس من جانب الباحث أو المستعلم . المكتبة تخلق أداة إعلام توصلها إلى من يمكن أن ينتفعوا بما تسجله من معلومات حول مصادرها الجديدة للمعلومات . هؤلاء هم جمهورها المتخصص الذى تحرص على استمرار تعريفه بانتظام بمواد أجادت اختيارها من أجلهم .

إذن يمكن تلخيص واجبات إحصائى المعلومات فى خطوات تطبيقية تبين ما نريده

منه :

أولاً - خدماته للإرشاد المرجعى :

(أ) عليه أن يعرف مراجعة المتخصصة مثل : دوائر المعارف / والقواميس الموسوعية / والحوليات / والأدلة / والمواصفات .

(ب) وعليه أن يعرف أقصى ما يمكنه من وسائل الاستدلال على ممتلكه المكتبات الأخرى التى قد تقبل التعاون معه فى مواقف فردية فتقدم إليه المعلومات التى يطلبها منها حين يحتاجها . ووسائل الاستدلال هذه مثل : الفهارس الموحدة للكتب / والقوائم الموحدة للدوريات / وأدلة حصر الموارد المتخصصة .

ثانياً — خدماته للإرشاد البيولوجرافي :

(ج) عليه أن يعرف بمذق كل الكشافات / والكتالوجات / والمستخلصات المطبوعة التي تملكها مكتبته .

(د) وعليه أن يكون خبيراً بالفهرسة التحليلية ، وإنشاء الفهارس الموضوعية المتخصصة وخاصة المصنفة / والكشافات الموضوعية المتخصصة داخل مكتبته .

(هـ) وعليه أن تتوفر لديه القدرة الكاملة على تطبيق التصنيف أو التصانيف المتبعة في مكتبته ، ورؤوس الموضوعات كذلك ، مع تمكنه من إدخال التعديلات أو التوسعات فيهما إن احتاج الأمر .

(و) وعليه أن يعد للنشر قوائم مصنفة للتعريف بالمقتنيات الجديدة في مكتبة ، وإن أمكن تقييم بعضها أو تلخيص محتواها فيصدر من أجلها نشرة « مستخلصات » .

(Abstracts, Digests or Abridgements)

ثالثاً — خدماته للعلاقات التعاونية بين المكتبات :

(ز) عليه بالإكثار من اتفاقيات تبادل الإعارة بين مكتبته ومكتبات التخصصات المماثلة والمشابهة ، وتبادل المعلومات ، وطلب المستنسخات اللازمة للباحثين من أصول تملكها مكتبات أخرى .

(ح) الدخول في اتفاقيات الشراء التعاوني تعميقاً لتخصص مكتبته في المجالات التي تتحدد لها تفصيلاً بموجب هذه الاتفاقيات ، وتأكيداً لالتزام المكتبات الأخرى المتعاونة : مكتبة كذا في تخصص كذا ، ومكتبته كذا في تخصص آخر .. وهلم جراً .

والحل البديهي لمثل هذه المشكلة (أى التعاون) هو ضرورة الإكثار من المكتبات المتخصصة التي يغطي عدد منها في وقت واحد مجالاً بعينه — بحيث تقدر فيما بينها على زيادة تغطيتها للمطبوعات في هذا المجال ، تقدر على إحكام سيطرتها على مؤلفات موضوع أو عدة موضوعات متصلة — أيأ كان الشكل المادى الذى خرجت به « الأوعية » المحتوية لهذه المؤلفات إلى حيز الوجود . وهذه التغطية المتكاملة سوف

تستوجب تنسيقاً وتخطيطاً يضبط كل أوجه العمل التعاوني بين المكتبات المتخصصة فيما بينها ، أو بينها وبين مراكز التوثيق — بشرط تشابه التخصصات بما يزيد من جدوى التعاون ، بل ويفرضه فرضاً .

* * *

القسم الثاني — أنشطة أخرى لمراكز التوثيق :

١ — الترجمة العلمية :

أصبحت المواد المتجمعة والمقتناة حديثاً في مراكز التوثيق تأتي من نطاقات أوسع وأوسع — وبعضها بلغات غير اللغة السائدة في الأدوات البيبليوجرافية الصادرة عن المركز : كشاف / أو بيبليوجرافيا / أو نشرة مستخلصات / .. إلخ . ولكن الشرح والتعليق والتعقيب والمستخلص لا بد له من لغة واحدة هي لغة النشرة ، أو المجلة ، أو الدوري البيبليوجرافي الذي يجمعها فيدرجها معاً ثم يصدر تباعاً فيعرف بها وقد رتبت فيه ترتيباً مصنفاً وفقاً لتجزئته منطقي متعارف للعلم أو للعلوم التي خرجت لتحصنها وتلاحقها في تجدها وفيما يكتب عنها .

وعلى ذلك فرضت المواد التي تصدر داخل التخصص الدقيق بلغات صعبة — فرضت على البيبليوجرافيين أن يلجأوا أولاً للمترجم . لا بد من الترجمة العلمية للنص ومن ثم إمكان انتخابه ليترجم ، والتعقيب عليه ليشرح أو ليلخص أو يستخلص .

٢ — الاختزان والاسترجاع الآلي :

المتابعة والاستمرار في عمليات الجمع لمصادر المعلومات لم تعد تكفي — ولم تعد يكفي الفحص الشامل خلال مصفاة التقييم — ولم يعد يكفي التسجيل الدقيق لكل إنتاج جديد بغية الوصول إلى ما يضيف جديداً إلى معلومات الباحثين الذين يساند عملنا البيبليوجرافي عملهم العلمي في كل خطواته .. بل لا بد من إكمال هذا كله بإجراءات الحفظ لأجل الانتفاع مستقبلاً : أو بعبارة اصطلاحية علمية « لا بد من الاهتمام بمشكلات الاختزان لمصادر المعلومات — أو لمصورات مستنسخة منها — لأجل استرجاعها بسهولة عند الحاجة » فقد يستلزم الموقف من المكتبي البيبليوجرافي ،

(إحصائى المعلومات) ، أو الموثق أن يجد للباحث فى أية لحظة نصاً بعينه نشر حول كشف علمى بالذات وينصب على حل مشكلة أو إزالة عقبة تعترض الطريق إلى كشف جديد .

وقد تطورت عمليات الاختزان والاسترجاع بحيث أصبحت أو كادت أن تصبح علماً قائماً بذاته . وربما كان الاختزان تقليدياً ، وربما كان آلياً : فأما الاختزان التقليدى فالدافع إليه هو الحرص على الإبقاء على مصادر المعلومات بشكلها الأصيل . إذن فلتتخذ الوسائل لحفظها واختزانها وصيانتها كما هى ، ولكن فى ترتيب خاص ييسر الوصول إليها من جديد .

والاختزان الآلى كان الدافع إليه هو توفير الحيز الذى يمكن أن تشغله الوثيقة الأصلية . أما الاسترجاع فهو الذى اتجه إلى الوسائل الآلية ، والوسائل شبه الآلية أو نصف الآلية ، — وذلك توفيراً للوقت الذى يمكن أن يضيع فى الوصول إلى النص الكامل فى الوثيقة الأصلية ، أو فى الوصول إلى النص المختزل المضغوط بشكل اصطلاحى على بطاقات من أنواع خاصة (مثقبة غالباً) ، أو على أشرطة مثقبة ، أو على أشرطة ممغنطة ... إلى آخره .

٣ — النشر والتوزيع :

- من أبرز الأدوات التى ينتجها التوثيق بشكله التقليدى ما يلى :
- (أ) الكشافات المتخصصة : وهذه سبق أن تحدثت عنها فى الفصل الثانى من هذا الكتاب .
- (ب) الاستخلاصات أو المستخلصات : وهذه سوف أتحدث عنها فى الفصل التالى (السادس) .
- (ج) ومتابعات الإعلام التخصصى : وهذه سوف أتحدث عنها الآن ، محاولاً أن أعرض خصائصها تفصيلاً .

Specialized Information Services

متابعات الإعلام التخصصى :

هذه قل أن يتولاها ناشر تجارى عادى ، وإنما تصدر الغالبية العظمى منها عن هيئات متخصصة : معهد بحوث مثلاً ، أو اتحاد صناعات ، وحتى فى حالة صدورها عن

إحدى دور النشر فهي غالباً ذات تخصص عالٍ وتقاليدها وماضٍ واضح داخل هذا التخصص .

ففي مجالات بعضها تصدر متابعات الإعلام — ومعظمها مجالات تشريع ، أو مجالات اقتصادية مثل : التجارة الخارجية ، والأعمال المصرفية ، والنقد والأوراق المالية ، والتأمين .. الخ .

أو مثل صناعات بالذات وخاصة الصناعات ذات التغطية والأسواق العالمية : كالحديد والصلب ، والبتروكيمياويات ، والصناعات الكيماوية . أو سلع بالذات مثل : الصوف والجلود والقطن والحبوب . وهي في هذه الحالة تتناول الخامات والأسواق والأسعار والتصنيع والأجور والتوزيع .. الخ .

أو مثل النقل البحري وتكاليفه وإجراءاته والتأمينات والرسوم الجمركية ، وإحصائيات هذا كله في دراسات كمية ونوعية .

أو مثل القانون في نصوصه ، وتعديلاته ، وشروحه وتطبيقاته (سوابق وأحكام والتشريعات واستصدارها .. الخ .

ففي هذه المجالات وأمثالها تصدر متابعات للإعلام — سريعة جداً في ملاحقتها للأنباء المتخصصة والأحداث المتخصصة . لأن هذه المعلومات تترتب عليها صفقات وأرباح وتحركات ضخمة للسلع ولرأس المال . والأنباء تصحبها عادة إحصائيات ، لأن الإحصائيات والأرقام (وخاصة في دنيا المال والتجارة والأعمال الإنتاجية بل والصناعية على وجه الخصوص) من أهم عناصر الإعلام ، ومصادر المعلومات — بل ولعلها أهمها فعلاً .

على أن ما يهمننا من ناحية التوثيق هو مدى إسناد هذا النوع من المراجع لكل ما يأتي به من معلومات — إسنادها إلى مصادرها التي استقيت منها . فبقدر ما تحرص متابعات الإعلام التخصصية على ربط المعلومات ببيلوجرافيا بمصادر مطبوعة أو منشورة بأى شكل من الأشكال ، وبقدر سلامة الصيغة البيبلوجرافية لهذه الإشارات أو الإحالات في إسنادها ، — بقدر هذا وذاك يمكن أن نعتبرها توثيقاً ناجحاً في مجالاتها المتخصصة .

والنشرات المتلاحقة الخاصة بأى من هذه المجالات توضع داخل حافظات الإضافة

المخصصة لها Loose Leaf Binders والتي يعدها الناشر عادة على شكل تجليد مرقم مجلدات متتابعة (سواء سنوية أو لمدد أطول من سنة) ويرسلها للمشاركين — ومعها التعليمات التي توضح طريقة تجميع النشرات المتلاحقة ، وطريقة ضم كشافاتها المطبوعة إليها ، وطريقة تبديل أوراق الكشاف التجميعي (إن وجد مثل هذا النظام) . وقد سبق أن شرحت معنى الكشاف التجميعي أو التراكمي في سياق الفصل الثاني من هذا الكتاب عند حديثي عن كشافات الأحداث الجارية .

وإن إصدار هذا النوع من المراجع الإعلامية يقتضى منتهى اليقظة من جانب الناشر أو الهيئة النشرة في الملاحقة ، ثم التحرير ، ثم الإصدار ثم التوزيع — كما يقتضى درجة عالية من التخصص عند جامعية حتى يقدروا قيمة الخير وقيمة التطور وقيمة المعلومة (حالما يعلمون بها) ، فيدرجوها في نشراتهم ، أو يحللوها ، أو يعقبوا عليها ، أو يسقرئوا أرقامها وإحصائياتها إن وجدت .

ففى مجال المال والأعمال الإنتاجية (صناعية أو زراعية ... الخ) . نجدتها تدرج داخل الفئة التي تجمعها التسمية التالية : Business Services وفى مجال القانون والتشريع تجمعها التسمية التالية : Legal Services

٤ — علاقة التصوير بالتوثيق :

لم تفنن مراكز التوثيق بأن تصلها المادة الأصلية فتختزن مع الإشارة إليها فى الكنالوجات أو الكشافات أو نشرات الاستخلاص . بل عملت أيضاً على إيجاد الوسيلة للحصول على النص النادر أو الذى يتعذر الحصول عليه بشكله الأصيل — فحصلت عليه مصوراً .

ولم يكن هذا وحده هو الهدف من التصوير — بل ربما كان لاعتبارات المكان (أى الحيز المتاح) ، ولمشكلات الحفظ لمواد كثيرة ذات أشكال لا تيسر هذا الحفظ أو تضمن استمرار سلامة النصوص المحفوظة ، أو استمرار سهولة الاستدلال عليها — ربما كان لهذه الاعتبارات أثرها فى زيادة الاهتمام بتطوير التصوير فى عمليات التوثيق . فتزايدت زيادة هائلة استعمال التطوير المصغّر بكل أشكاله وخاصة فى الأفلام : فهناك الميكروفيلم والميكروفيش وكلاهما شفاف على الأفلام . وهناك الميكروكارد والميكروبرنت وكلاهما على أوراق تصوير حساسة .

وهذا أعطى مراكز البحوث ومكباتها الفرصة لفضط نصوص كثيرة جداً وكبيرة جداً في حيز متناه في الصغر إذا قيس بالأشكال الأصلية لهذه المواد المطبوعة وشبه المطبوعة والوثائق الخطية . كما أعطى الفرصة للتحكم الواعى فيها بشكلها الجديد .

وأن الاستعمال العادى للتصوير « الميكرونى » تعرفه المكتبات منذ وقت غير قصير . فهى تحصل عن طريقه على الرسائل الأكاديمية (الأطروحات) ، والمخطوطات ، والصحف والمجلات القديمة والنادرة ، وأوائل الطباعة والكتب التى نفذت . كما تحصل خلاله على صفحات ومقالات فردية يحتاجها الباحث من مكتبة أخرى واستقرت بها هذه المواد ويراد نقلها إلى الباحث بدلاً من انتقاله هو إليها .

ولكن الذى يهمنى الآن هو اتساع استعمال الميكروفيلم كوسيلة نشر سريعة لأغراض ملاحقة الجديد وليس فقط استنساخ القديم النادر . أى استعماله لإلغاء الفارق الزمنى بين ظهور النص وبين إعادة نقله مصوراً ومن ثم توزيعه — فالوثيقة ، والورقية ، والتقارير ، والبحث قد تضع في خضم تيار النشر العادى أو على أحسن الفروض تستقر في نقاط تجميع بعينها . إذن فما السبيل للحصول عليها لو أننا أدرجناها في بيولوجرافية أو في نشرة توثيق تصفها ؟ — هل نقنع فقط بطلبها من المكان الذى استقرت فيه ثم الاستجابة لهذه الطلبات الفردية لإرضاء اهتمام أو موقف بحث فردى ؟ — وما المجموع النهائى لهذه الطلبات الفردية حين تتتالى وتتابع بأعداد كبيرة على المكتبة أو مركز التوثيق الذى يملك النص الأصلى ؟

إذن فالأصح هو التصوير والتوزيع « بالجملة » لكل ما نتوقع اهتماماً به ، أى لكل ما ينتخب من بين تيار الكتابات والدراسات الحديثة للإعلام السريع عنه قبل أن يطلب : ومن هنا كان الاشتراك في سلاسل ميكروفيلم ، أو سلاسل ميكروفيش تصدر تبعاً بالمئات عن جهات « ناشرة » أى جهات تعيد نسخها من النص الأصلى المطبوع أو شبه المطبوع (رونيو — أوفست — آلة كاتبة .. الخ) . فتصدرها على شكل تصوير ميكرونى سواء على أفلام أو على صور مصغرة — وبذلك أصبح التصوير شكلاً جديداً من أشكال النشر باحجام مصغرة ، كما كان النسخ المصور قد أصبح من قبل شكلاً آخر من أشكال النقل بنفس الحجم العادى (بالفوتوستات مثلاً) .

وطبعاً آلاف الصفحات التى تصور وتوزع بهذا الشكل لها ترقيماتها الخاصة ، ولها طرق الاستدلال عليها مصنفة ومفهرسة : سواء على بطاقات مطبوعة كبطاقات الفهارس

توزع هي الأخرى مع الأفلام أو الميكروكارد أو الميكروفيش .. الخ .، أو مصنفة ومفهرسة في نشرات مطبوعة متلاحقة باعتبارها كتالوجات لما سجل مصوراً مصغراً على الأفلام .

إذن فهذه ملاحقة سريعة — ونشر — وتصغير عند النشر — وتوفير للمكان — وتيسير للتناول — وتيسير للاستدلال والاسترجاع عند الضرورة . وهذا معناه في النهاية توثيق : تسجيل بيبلوجرافي وإعلام بيبلوجرافي ، وإمكان غير محدود تقريباً لاسترجاع المعلومات عند الضرورة .

وغنى عن القول أن هذه المصورات الميكرونية المصغرة تحتاج إما إلى جهاز عرض النص وتكبيره ليستعمله باحث فرد ، أو ربما احتاجت إلى جهاز يسقط النص مكرراً أكثر من ذلك على شاشة عرض أمام عدد من المشاهدين وليس مشاهداً فرداً .

* * *

القسم الثالث — مشكلات بيبلوجرافية تحسمها المكتبة المتخصصة :

المشكلات البيبلوجرافية التي نتناولها في هذا القسم تنصب أكثرها على فهرسة المواد من غير الكتب . فكثيراً ما يجد المكتبي في المكتبة المتخصصة أن عليه أن يتناول بالإعداد مواد لم تفصل القواعد المطبوعة طرق معالجتها بما فيه الكفاية . وهذه المواد تشمل التقارير ، والمكاتبات ، والفصلات (أى المستلآت) ، والرسوم البيانية ، والتصميمات ، والمواد شبه المطبوعة (رونيو ، أوفست ، آلة كاتبة .. الخ . وأن الكثير من هذه المواد قد ينقصه وجود اسم المؤلف ، أو العنوان ، أو بيانات النشر . فأما فيما يتعلق باختيار المدخل فكثيراً ما يتحتم على المفسر ألا يحاول تحديد اسم المؤلف ، أو صياغة اسم الهيئة المسئولة عن المحتوى العلمى ليتخذ من هذا أو ذاك مدخلاً رئيسياً . وإنما يقنع فقد بمدخل موضوع يكفل ضم هذه المواد الخاصة إلى ما عداها مما يعالج نفس الموضوع .

وقد يحتاج إلى خلق عنوان مناسب لأغراض الإشارة إلى المادة المفهرسة ولأغراض الاستدلال عليها ، أو يحتاج إلى تحقيق اسم المصدر الذى أنتج هذه المادة معتمداً في ذلك

على ذكائه أكثر من اعتماده على عناصر بعينها تتفق فعلا مع ماتشرطه قواعد الفهرسة المقننة .

وفي حالة كثرة المطبوعات الصغيرة (نشرات أو وريقات أو قصاصات) نجد تحت تصرفنا طريقة طيبة وهى الفهرسة الجمعية Collective Cataloguing — وهى من نوعين . ففى أولهما نجد معاً عدداً من هذه المواد ونضع عنواناً يدل عليها مجتمعة ، وكذلك رأس موضوع يشير إليها مجتمعة . وفى ثانيهما نفهرس مثل هذه المواد باستعمال بطاقة طبع عليها نص موحد يكفل التعريف بأن هذه المواد صغيرة بحيث لم تستوجب معالجة مستقلة لكل منها ومثال ذلك النص التالى : « مطبوعات متنوعة تشمل تقارير ، وبرامج ، ونشرات وغيرها من المواد الصغيرة التى لم تفهرس أحادها مستقلة . وقد صنفت تحت رقم .. » . وفى هذه الحالة لن يلزمنا سوى كتابة اسم المؤسسة التى أصدرتها ، ورقم التصنيف الذى يسر الاستدلال عليها . وقد يعنى هذا الاستغناء عن استعمال رؤوس الموضوعات الهجائية عند اتباع هذه الطريقة . وقد تعمل قائمة بهذه المواد تضاف فى بداية الملف المشتمل عليها ، أو فى صندوق النشرات الذى وضعت به — ولكن مثل هذه القائمة ليست جزءاً من الفهرسة نفسها .

وأنا من جانبي أفضل الطريقة الأولى :

(أ) عنوان جمعى + (ب) رأس موضوع أو أكثر .

أفضلها على الطريقة الثانية :

(أ) الهيئة أو المؤسسة الناشرة + (ب) رقم التصنيف .

وهناك بطاقات مطبوعة مشابهة تستعمل صيغة كل منها فى موقف بعينه من مواقف الفهرسة الجمعية — مثل : بطاقة للجمع تحت اسم مؤلف فرد ، أو للجمع حول اسم فرد أو هيئة تتحدث عنها المطبوعات رغم أنها لم تصدر عنها (أى أن اسم الفرد أو الهيئة عبارة عن رأس موضوع) ، أو للجمع تحت رأس موضوع آخر مخصص .

وقد سبق أن بينت فى الفصل الرابع من هذا الكتاب كيف تعالج النشرات فى الصناديق حفظياً — وكيف تبسط الفهرسة حياها وفق الاستعمالات المتوقعة لها . كما بينت أيضاً كيف تعالج (سواء بيليوجرافيا عند الفهرسة ، أو حفظياً فى انتظار التداول للاطلاع المرجعى داخل المكتبة) عندما تنشئ المكتبة الملفات الرأسية Vertical Files من أجل النشرات ، والقصاصات والوريقات ، والصور ، .. الخ .

وذكرت هناك أن الفهرسة الجمعية لصناديق النشرات تسمح باستعمال رقم التصنيف على الصندوق لكي يجاور الكتب ذات الموضوع المماثل على الرفوف ، مع الإشارة إليها في الفهارس ببطاقة موضوعية عادية تحمل رأس الموضوع الجمعي المناسب — وتتخذ شكل أى بطاقة فهرسة عادية برأس الموضوع .

والفلسفة التي تستند إليها هذه الفهرسة الجمعية هي أن المطبوعات الفردية الصغيرة لا يبرر أي منها التزام قواعد الفهرسة العادية في بطاقات مستقلة ، كما أن ثبوت أو دوام قيمة كل منها أمر مشكوك فيه . أما من حيث قيمتها المؤقتة كمجموعات موضوعية فهذه نعتبر أن لها من الأهمية ما يبرر (بل وأحياناً يستوجب) معالجتها على هذا المستوى الذي يبتته الآن .

وبالإضافة لهذه المطبوعات الصغيرة التي تتلقاها المكتبات المتخصصة بكثرة وتحفظها بكثرة أيضاً (ولو بصفة مؤقتة) — سوف نجد أشكالاً أخرى من المواد مثل الخرائط التي تناولتها تفصيلاً في نهاية الفصل الرابع ، ومثل لوحات الفانوس السحري Lantern Slides والصور ، والتسجيلات الصوتية ، والأفلام العادية ، والنصوص المصغرة على الميكروفيلم والميكروكارد والميكروبرونت .

وقد نجد بعض التوجيهات لفهرسة مثل هذه المواد في قواعد الفهرسة التي روجعت حديثاً ، ولكن عند إعداد هذه المواد سوف تكون العبرة أولاً بطبيعة المكتبة التي تقطنها وبنوع احتياجات المتفاعلين بها . وإن من الأفضل للمكتبة المتخصصة أن تستوضح روادها عن المشكلات التي يصادفونها في الوصول إلى مقتنياتها من هذه الأنوع . وحينئذ يعتمد المكتبي إلى وضع حدود لتطبيقات الإعداد تلبس تماماً احتياجات مكتبته في كل حالة ، وتناسب كل نوع من المقتنيات على حدة .

والفارق في الشكل المادى قد لا يبرر وحده تنويع طرق الإعداد والمعالجة المكتبية ، بل لابد من أن تستند الفوارق أولاً إلى الاستعمالات وليس إلى الأشكال المادية فقط .

النقل الميكرونى :

المواد الميكرونية (مثل الميكروفيلم ، والميكروكارد ، والميكروفيش ، والميكروبرونت) تسجل عادة من المحتوى العلمى ما يتشابه مع محتويات الكتب

والرسائل . ولكن الخلاف فقط في الشكل المادى الذى تفرضه ظروف تتعلق باقتصاديات النسخ ، وباقتصاديات المكان ، أو بمجرد المتابعة لمواد يندر أن يتاح الحصول عليها في أشكال أخرى . وعلى ذلك فهى لن تخلق سوى مشكلات ضئيلة نسبياً عند فهرستها أو عمل الكشافات المتخصصة لها . فالفارق الوحيد في مداخلها هو النص على ما يبين طبيعة الشكل المادى الذى اتخذته أخيراً . وقد يرى المكتيبى أو لا يرى حاجة لإثبات بيانات سعة الفيلم أو طوله ، وما إذا كان موجباً أم سالباً ، وأين توجد المادة الأصلية التى نقل عنها الفيلم (١) . وأن إدراج هذه البيانات أو حذفها يرجع أولاً وأخيراً إلى طبيعة احتياجات المتفرجين في مكتبته .

الأفلام العادية :

أخذت الأفلام العادية المتحركة (أفلام السينما) تكتسب أهمية متزايدة بوصفها سجلات حضارية للفكر وللحقائق ومن ثم تخدم التعليم والإعلام والدراسة . وعلى ذلك فمن المحتمل جداً أن يجد فيها أمين المكتبة المتخصصة نوعاً ذا أهمية خاصة من بين مقتنيات مكتبته . وتوجد حالياً عدة تقنيات لفهرسة الأفلام ، . ولعل من أصلح الطرق المعالجة للأفلام توكيد أهمية المدخل بالعنوان . وكذلك أهمية النوع أو الفئة التى يندرج تحتها الفيلم : تاريخى ، إعلامى ، سياحى ، كوميدى اجتماعية ، بوليسى .. الخ . هذا بالنسبة للأفلام العادية التى تحكى قصة . أما الأفلام العلمية والتسجيلية فمعالجتها تختلف بطبيعة الحال لأن العنوان قد لا تكون له نفس الأهمية . وإنما تتركز اهتمامات الباحث عنها حول الموضوع : سواء أكانت رؤوس الموضوعات تتناول وتستوعب الفيلم كله ، أو تحلله فتشير إلى أجزاء منه ، وهذا نادر ، — والسبب هو صعوبة « تصفح » الفيلم لأجل تحليل محتواه كما نفعل بالكتاب .

لوحات الفانوس السحرى :

فهرستها لا تقترب بها مشكلات خاصة ذات بال ، وهى عادة أسهل من فهرسة الأفلام ، — ذلك لأن المعالجة الموضوعية هنا أيسر فاللوحة لا تشتمل إلا على ما يمكن جمعه

(١) انظر : أحمد نور عمر . الميكروفيلم . استعماله وفهرسته . مجلة الكتاب العربى ، العدد ٥٠ يوليو ١٩٧٠

في لقطة واحدة ومن ثم يمكن عرضه بسهولة فيما يتصل بموضوع واحد — إذن فاتباع كل لوحة لرأس موضوع محدد يلابسها تماماً مسألة ليست في نفس الدرجة من التعقيد التي قد نصادفها في كتاب مثلاً (لأن الكتاب يمكن تحليل محتوياته تحت أكثر من موضوع) ، أو نصادفها في فيلم طويل نسبياً — وهذا أيضاً يمكن تحليله تحت رؤوس موضوعات متعددة .

واللوحة عادة لاتعرض إلا لأشياء يسهل وصفها بشكل مباشر وبتسميات بسيطة — ولاتزحمها موضوعات متنوعة أو متباينة . ومن السهل على المكتبة المتخصصة أن تضع قواعدها الخاصة لفهرسة هذا النوع من المواد ، التي قد يكفي من أجلها اتباع نفس قائمة رؤوس الموضوعات المتبعة لفهرسة النصوص المطبوعة (من كتب وغيرها) طالما أنها رؤوس مفصلة ومخصصة بما فيه الكفاية .

ورغبة في الإقلال من تناول هذه اللوحات من جانب المتفاعلين بالمكتبة بقصد اختبارها أو الاطلاع عليها قبل الاختيار من بينها ، عمدت بعض المكتبات الخاصة إلى إلصاق نسخة مصغرة من الصور التي تمثلها لوحة الفانوس السحري — إلصاقها في الركن العلوي من بطاقة الفهرس . وبذلك يسهل على الباحث في الفهرس تكوين فكرة عن محتويات اللوحة قبل طلبها ، أو طلب عرضها من أجله .

التسجيلات الصوتية :

التسجيلات الصوتية كالأسطوانات والشرائط المسجلة لعلها لم تثر حتى الآن اهتمام كثير من مكتباتنا المتخصصة . ولكن حيث توجد الحاجة إليها في مكتبة إذاعة ، أو تليفزيون ، أو كنسرفاتوار ، أو معهد موسيقى ، أو مكتبات مؤسسات سينما أو مسرح ، أو مكتبة فنون ، أو مكتبة مركز فنون شعبية . — هنا سوف تتضح الأهمية القصوى لضرورة العناية بتفصيلات الفهرسة وإعداد الكشافات ، نظراً لأنه ليس من السهل « الاطلاع » على « المادة » الفهرسة ، أو « الوعاء » الفهرس نفسه كما يحدث في حالة المواد البصرية . كما أن تناولها بأيدي رواد المكتبة أنفسهم يجب الحد منه والإبقاء عليها دائماً تحت رقابة مشددة . ولا أظننا بحاجة إلى بيان مبرراتنا لكل هذه الاشتراطات .

ولعل من أصعب الأمور إجراء فهرسة تحليلية للموسيقى المسجلة ، وكذلك الفهرسة

التحليلية للأفلام المصورة . فمثلاً من المجالات يحتاج فيها المفهرس إلى تحليل الأصوات مجال صناعة السينما ، ومجال الإذاعة والتليفزيون - لأن المراد هنا هو بيان الأصوات التي يمكن أن تصحب منظرًا بعينه أو نصاً بعينه فتعطي تأثيراً خاصاً يتفق مع طبيعة موقف في فيلم أو تمثيلية أو مسرحية . الخ .

فهناك لا بد من اتباع كل « مؤثر صوتي » لرؤوس الموضوعات التي تمثل الموقف الذي يصلح له . وقد تعتمد المكتبة إلى عزل ذلك الصوت وتسجيله منفرداً ليحفظ مستقلاً لحين الحاجة إليه . وهنا يحتاج المفهرس إلى تصنيف دقيق جداً (وقد نجح في ذلك التصنيف العشري العالمي (Universal Decimal U.D.C. Classification) الذي أمكن خلال تطبيقه في هذه الحالة إعطاء العناصر التالية : مصدر الصوت ونوعه - ودرجة التردد - ومدى ارتفاعه .. الخ . ومع ذلك نعود فنقول إن هذه التفصيلات قد لا تمثل بالنسبة لنا حاجات ملحة في المستقبل القريب .

وفي ختام هذا الفصل الذي بينت فيه مدى كثرة العلاقات وتنوعها بين المكتبات المتخصصة وبين مراكز التوثيق - وبينت فيه تفصيلات ما تنطوي عليه الأنشطة المتعددة التي تندرج معاً تحت لفظة شاملة هي « التوثيق » وبينت أن الاحتياجات غير العادية في تجميع واختزان وتسجيل واسترجاع المعلومات ، وأن المواد غير العادية الحاوية لهذه المعلومات ، تفرض أنواعاً من المعالجات الموضوعية أولاً ، والبيبلوجرافية ثانياً ، والحفظية ثالثاً .

وفي ختام القسم الأخير من هذا الفصل ، حيث تحدثت في عرض سريع عن بعض الخلافات في فهرسة المواد الخاصة غير العادية (بما يخرجها عن قواعدها المتعارفة في فهرسة الكتب والدوريات) ، لا بد لنا من توكيد أهمية ، بل ضرورة ، عناية كل مكتبة خاصة بأن تختار وأن تصوغ قواعدها الخاصة وفقاً لما تمليه طبيعة الاستعمالات التي تتعرض لها هذه المواد من جانب الرواد والباحثين فيها .

ولعلنا نكرر شيئاً سبق أن قلناه في أكثر من موضع داخل هذا الكتاب وهو أن التيسير والتفصيل ،

وأن الفهرسة الانتقائية ،

وأن الفهرسة الجمعية ،

وأن الفهرسة النوعية ،

كلها نبعت من تطبيق هذا المبدأ الشامل وهو : تسهيل تأدية الفهرس لوظائفه المباشرة فى خدمة غايات محددة نعرفها .. ولأجل جمهور مجدد نعرف احتياجاته وخصائصه . وهذا المبدأ يتفق مع اقتصاديات أى مكتبة طالما أنها لا تخل بمستويات الأداء السليم لصالح المنتفعين بالجهد البيبليوجرافى .

والمثل يمكن أن يقال عن الفهرسة التحليلية ، وما تدرجت إليه من عمليات التكشيف أى إنتاج الكشافات (ومنها الكشافات ذات الشروح) ، ثم ما تطورت إليه من عمليات الاستخلاص أى إنتاج المستخلصات بكل ما يصحبها من انتقاء ، وترجمة ، ونشر ، وإعلام بيبليوجرافى .

والفصل التالى (السادس) يتناول عمل المستخلصات بالتفصيل .